

طرق ووسائل الإدارة الأهلية لفض النزاع في إقليم دارفور (1971-2015م)

باحثة - كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الأزهري

أ. مشاعر بشرى جمعة أرباب

المستخلص:

تتناول الورقة مجموعة من نماذج الإدارة الأهلية لفض النزاع في إقليم دارفور وتهدف الورقة إلى تحليل دور الإدارة الأهلية في تسوية النزاعات في دارفور، الوقوف على واقع العلاقة ما بين الإدارة الأهلية وأطراف النزاع، معرفة دور الإدارة الأهلية في نظم الحكم المحلي في دارفور، بيان مسببات النزاعات في دارفور، استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف وتحليل واقع الحياة السياسية في دارفور وكذلك المنهج التاريخي لتتبع نشأة وتطور النزاعات في دارفور عبر الفترات التاريخية والدور الذي قامت به الإدارة الأهلية، توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج من أهمها الغياب التام لبعد التنموي في قرارات وتوصيات مؤتمرات الصلح في معالجتها للنزاعات النزاعات القبلية في دارفور، فشل مؤتمرات الصلح القبلي عبر تاريخها الطويل خلال فترة الاستعمار والحكم الوطني في تحقيق حل النزاعات القبلية، خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات من أهمها لقد أقيمت مؤخراً مراكز لدراسات السلام بجامعات دارفور الثلاث (الفاشر، نيالا، زالنجي)، على المسؤولين في مختلف المستويات تشجيع وتمكين هذه المراكز لتقوم بالدراسات العلمية للظاهرة حتى يستفيد منها المجتمع ومتخذي القرار، تقوية مؤسسات الدولة عن طريق دعم شرعيتها عبر إفراح المجال المشاركة العامة على أسس ديمقراطية، مع تشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني حتى تشكل بديلاً للمؤسسة القبلية. الكلمات المفتاحية: الإدارة الأهلية، النزاع، السلام، القبائل، المصالحات .

Models of civil administration to resolve the conflict in the Darfur region (1971- 2015 AD)

Mashair Bushra Jema Arbab

Abstract:

The paper deals with a set of models of the native administration for resolving the conflict in the Darfur region. The paper aims to analyze the role of the native administration in settling conflicts in Darfur, to stand on the reality of the relationship between the native administration and the parties to the conflict, to know the role of the native administration in the systems of local governance in Darfur, and to explain the causes of conflicts. In Darfur, the use of the descriptive analytical approach by describing and analyzing the reality of political life in Darfur as well as the historical approach to trace the emergence and development of conflicts in Darfur through historical periods and the role played

by the native administration. Reconciliation in dealing with conflicts tribal conflicts in Darfur, the failure of tribal reconciliation conferences throughout its long history. During the period of colonialism and national rule in order to achieve a solution to tribal conflicts, the paper came out with a set of recommendations, the most important of which is that centers for peace studies have recently been established in the three universities of Darfur (El-Fasher, Nyala, Zalingei). Officials at various levels should encourage and enable these centers to carry out scientific studies of the phenomenon in order to benefit Including society and decision makers, strengthening state institutions by supporting their legitimacy by allowing public participation on democratic bases, while encouraging the establishment of civil society institutions to serve as an alternative to the tribal institution.

Keywords: civil administration - conflict - peace - tribes – reconciliations

الإطار المنهجي للبحث : المقدمة:

ظلت العديد من دول القارة الأفريقية تعاني من النزاعات الداخلية عقب الاستقلال، والغالبية منها من الاستعمار، وانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حساب الاستقرار، وقد خلفت هذه النزاعات الكثير من المشكلات المتمثلة في استمرار الحرب والاقتتال والتشرد والهجرة والنزوح والجماعات، إضافة على تهتك النسيج الاجتماعي. وإن من المعروف أن معظم مسببات هذه النزاعات تتمثل في الأسباب الناجمة من الحرمان والمجاعات وحتى من حقوقهم السياسية والاجتماعية، ومشكلات الثروة والسلطة وعدم توفير الحماية الأمنية الكافية للأفراد والممتلكات بالإضافة للصراع حول الموارد، والمشكلات العرقية والقبلية. وتحد الإقليم ثلاث دول من الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، ومن الجنوب دولة جنوب السودان، فضلا عن متاخمته لبعض الولايات السودانية مثل كردفان والولاية الشمالية حيث يمتد الإقليم من الصحراء الكبرى في شمال السافانا الفقيرة في وسطه إلى السافانا الغنية في جنوبه، وبه بعض المرتفعات الجبلية وأهمها جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3088 م حيث توجد به أكثر الأراضي الدرافورية

خصوبة، وتقدر مساحة دارفور بخمس مساحة السودان حيث تبلغ 4920180 ^{كـم²} ^{كـم²}.

وتعتبر الإدارة الأهلية نمط من أنماط الحكم غير المباشر عن طريق نقل سلطات إدارية وأمنية وقضائية من حكام الأقاليم البريطانية إلى زعماء القبائل والأمراء والسلطين، وتقوم على أساس سلطة القبيلة وكان شيخ القبيلة هو رئيسها الإداري وصاحب السلطة القضائية فيها وممثل السلطات. الإدارة الأهلية تعني إصطلاحاً المؤسسات القبلية التي تتوارثها الجتاعات القبلية، وتعمل على بسط

الأمن والاستقرار وحماية البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات بصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية تستمد قوتها من السلطة المركزية الحاكمة تخويلاً أو تفويضاً. وتلعب الإدارة الأهلية دوراً هاماً في بسط الأمن والاستقرار وبناء العلاقات القبلية وحسن الجوار والتعايش السلمي بين مختلف المجموعات الأثنية في دارفور.

حيث تعتبر الإدارات الأهلية باختلاف مهامها وطبيعتها أحد آليات نظام الحكم المحلي في دارفور، والتي تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمع الدراسة، ولقد طور الانجليز نظام الحكم العشائري القديم السائد في معظم تلك الديار منذ قديم الزمان إلى إدارات سميت في أغلب الأحيان بأسماء القبائل الكبرى في المنطقة، حيث يوجد الكيانات القبلية داخل كل إدارة ب (النحاس) الذي يرمز لوحدها وعزتها واستقلالها من غيرها من الإدارات مثل إدارة فلا، إدارة التاعيشه. لقد اعترف الانجليز في عهد الاستعمار بهذا النظام المحلي وأحدثوا فيه بعض التعديلات كما يليب احتياجاتهم، خاصة السيطرة الكاملة على حركة القبائل وبسط هيمنتهم على البلاد.

مشكلة الورقة :

تشكل تسوية النزاعات الاجتماعية في السودان اهتماماً لكثير من الاطراف الدولية والاقليمية والمحلية، حيث يلاحظ ان هنالك كثير من الاطراف الرسمية وغير الرسمية لها بعض الادوار في حل النزاع في دارفور متمثلة في الجهات الحكومية والحركات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني والإدارات الأهلية في دارفور إضافة إلى المجتمع الدولي ، ويعتبر دور الادارة الاهلية في حل النزاعات في الادوار الهامة باعتبار الدور التاريخي التي كانت تلعبه هذه الادارات ونظم العشائر في حل المشكلات من خلال مؤتمر الصلح القبلي والتعيش السلمي في بعض الصراعات حول الارض والموارد في دارفور في فترات تاريخية سابقة ومن هنا تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

ماهو دور الادارة الاهلية في تسوية النزاعات في دارفور.
ماهي الآليات التي تعمل على تسوية النزاعات المسلحة في دارفور.
ما طبيعة العلاقة بين الإدارة الأهلية وأطراف النزاع في دارفور.

أهمية الورقة :

تتمثل الأهمية العلمية في تقديم دراسة حول موضوع دور الإدارة الأهلية في تسوية النزاعات في دارفور، وذلك لما له من أهمية في مثل لهذه الدراسات للباحثين في مجالات العلوم السياسية والدراسات المتعلقة بسلام والتنمية حيث يمكن تفيد هذه الدراسة في التعريف بدور الإدارة الأهلية لتسوية النزاعات من خلال النتائج والتوصيات التي تتوصل إليها الدراسات، أما الأهمية العملية للبحث فإنها تتمثل في الوقوف على مسببات النزاعات بدارفور في حل المشكلات حيث يمكن أن تفيد نتائج الدراسة والتوصيات في وضع إطار نموذجي لحل المشكلات عن طريق المجتمع المدني التي تمثلها الإدارة الأهلية.

أهداف الورقة:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:-
-تحليل دور الإدارة الأهلية في تسوية النزاعات في دارفور.

- الوقوف على واقع العلاقة ما بين الإدارة الأهلية وأطراف النزاع.
- معرفة دور الإدارة الأهلية في نظم الحكم المحلي في دارفور.
- بيان مسببات النزاعات في دارفور.
- الكشف عن المشكلات التي تواجه الإدارة الأهلية في تسوية النزاعات.

فروض الورقة:

- توجد علاقة إيجابية ما بين الدور الذي تقوم به الإدارة الأهلية بدارفور وتسوية النزاعات.
- آليات الجودية والوساطة لها دور فعال في تسوية النزاع ما بين أطراف النزاع بدارفور.
- قبول أطراف النزاع للدور التاريخي والاجتماعي للإدارة الأهلية له أثر إيجابي في تسوية النزاعات.
- الأوضاع السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار والتغيرات الإدارية في نظم الحكم المحلي وظهور قيادات محلية جديدة تؤثر على دور الإدارة الأهلية في تسوية النزاع.

منهجية الورقة :

تتطلب مثل هذه الدراسات استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف وتحليل واقع الحياة السياسية في دارفور وكذلك المنهج التاريخي لتتبع نشأة وتطور النزاعات في دارفور عبر الفترات التاريخية والدور الذي قامت به الإدارة الأهلية.

حدود الورقة :

الحدود المكانية : دارفور ولاية شمال دارفور.

الحدود الزمانية: (من 1971-2015 م).

نماذج لدور الإدارة الأهلية لتسوية النزاع في إقليم دارفور

مؤتمرات الصلح القبلي في دارفور:

مؤتمر الصلح القبلي، كما سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة هو اجتماع لأفراد تتم دعوتهم بواسطة السلطات الرسمية بهدف إنجاز مهمة الصلح بين قبيلتين أو أكثر ينشأ بينهما نزاع، وتشمل عضويته ممثلين لأطراف النزاع وممثلين حكوميين، إضافة للأجاويد الذين هم في الغالب من زعماء الإدارة الأهلية والأعيان وتقوم الجهات الرسمية الحكومية بتقديم التسهيلات اللازمة لانعقاد المؤتمر والعود بضمن تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاق بين الأطراف المتنازعة. ومؤتمرات الصلح تعتبر تطوراً لنظام الجودية الأهلي الذي تعارفت عليه المجتمعات التقليدية المحلية في دار فور كوسيلة من وسائل حل النزاع بين أفرادها وبينهم والمجموعات الأخرى، ومفهوم الجودية، كما أشرنا إليه أنفاً في مستهل هذه الدراسة، يعني أن تقوم مجموعة من الزعماء أو الأعيان المحليين بدور الوسيط في حل المشكلات أو النزاعات التي تنشأ وسط المجموعات القبلية سواء كانت هذه الذراعات داخل الكيان الواحد أو بين كيان وآخر. ويتكون مجلس الأجاويد من قيادات القبيلة وأعيانها في حالة النزاع الداخلي أو من زعماء وأعيان القبائل المجاورة المحايدة في حالة النزاع بين قبيلتين. وفي كل الأحوال يشترط في الأجواد الخيرة والدرية بالعرف والسوالف والحيدة والتجرد، وتعتبر الجودية من أقدم البات الصلح العرفي في المجتمعات القبلية التقليدية في دار فور وتتم الاستعانة بها من أني مستوى للتنظيم الاجتماعي (الأسرة) مروراً بال عشيرة

والفروع إلى مستوى القبولية وتعمل الجودية على حل مختلف المشكلات والنزاعات وسط هذه المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حد سواء⁽¹⁾. وبما أن إدارة الحكم الثنائي (١٨٩٨-١٩٥٦) قد عمدت للاستفادة من نظام الإدارة الأهلية كجزء مكمل لمؤسسات الدولة في حفظ الأمن والنظام وخلق نوع من الاستقرار خاصة في المناطق الريفية النائية، فقد كان من الطبيعي أن تحاول تطوير نوع من آليات فض النزاع بين هذه المجموعات بشرط أن يكون فعالاً ومقبولاً لدى تلك المجموعات مع ضمان تمشي قرارات مثل هذه المؤتمرات مع الخط العام لسياسات الدولة خاصة وأن زعماء القبائل قد صاروا جزءاً من إدارة الدولة ومسؤولين لديها، حسب القوانين الصادرة في هذا الشأن (قانون شيوخ العرب الرحل لعام ١٩٢٢م وقانون مجالس الحكم المحلي لعام ١٩٣٧م). ومما سبق ذكره يصبح من الأرجح أن إدارة الحكم الثنائي تبنت نظام الجودية الأهلي باعتباره الأسلوب الأمثل لحل النزاعات القبلية بعد أن ثبت للإدارة الاستعمارية ان الاعتماد على أسلوب القوة وحده غير كاف لفرض الاستقرار بين تلك المجموعات القبلية وفي هذا الخصوص يشار إلى إن أول مؤتمر صلح، على هذا النحو الذي أصبح معروفاً الآن بمؤتمرات الصلح القبلي، كان بين الهوا وير والكبابيش من القبائل الكردفانية في عام 1917 أعقبه مؤتمراً آخر للصلح بين الدينكا والرزيقات في العام ١٩٢٤م⁽²⁾. ولكن لابد من الإشارة هنا إلى أن الحكم الإنجليزي المصري قد طور ما عرف بنظام المعارض أو الاحتفالات القبلية (الزفة والحكرات) كآلية استباقية لتفادي وقوع النزاعات بين القبائل أو للتخفيف من نشوب النزاعات عن طريق خلق نوع من علاقات الود والصدقة بين زعماء القبائل مع محاولة مناقشة القضايا العالقة بين القبائل التي تشترك في هذه المعارض، وقد جرت العادة أن يضم المعرض أو الاحتفال مجموعة من القبائل المتجاورة أو التي تضمها منطقة واحدة وهذه الاحتفالات لام سنويا في إحدى المناطق، ومن أشهر المعارض التي عرفت في دار فور معرض صلعة في منطقة برام وقد ضم قبائل الهبانية والفلاتة والمسلات، ومعرض عد العلم (عد الفرسان حالياً) ويضم قبائل بني هلية والتعايشة والقمر والقبائل الأخرى وكذلك معرض سيدو ويضم قبائل الرزيقات والمعاليا ومعرض نيالا الذي⁽³⁾ كان يضم سائر قبائل المقدومية مثل الفور والبرقد والداجو والترجم والمسيرية⁽⁴⁾...

كما جرت العادة أن تستغل هذه المهرجانات لعقد مؤتمرات بين زعماء القبائل المشاركة في الاحتفالات ومن أشهر هذه المؤتمرات مؤتمر «جوقين مرقوبة في منطقة عد الغنم (عد الفرسان حالياً) في العام ١٩٢٢ وقد شاركت فيه قبائل بني هلبة والتعايشة وبني حسين والفور والفلاتة والبرنو والسلامات وخزام والقمر وكان تحت إشراف مفتش البقارة المقيم بنيالا، حينها⁽⁵⁾. ثم كان مؤتمر أبو صلعة في منطقة برام في العام 1941 وقد حضر المؤتمر بالإضافة للهبائية، أهل المنطقة، كل من قبائل بني هلبة والرزيقات والتعايشة والفلاتة والقمر والمسلات والداجو والفور والبرقو وتم فيه النظر في أمر الديات بهدف تطوير أعراف مشتركة حيث نجد أن تقديرات الديات والرواكيب التي اعتمدها هذا المؤتمر ما يزال بعضها ساري المفعول بين هذه القبائل حتى اليوم⁽⁶⁾.

هذا النوع من العمل، حسب أدبيات الدراسات الخاصة بموضوع النزاعات يعرف الآن بعمليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية إذ أن من شأن مثل هذه المؤتمرات أن تلتف الانتباه لما يتوقع أن يكون سببا في نشوب نزاع محتمل بين أي من المجموعات المشاركة في المؤتمر ومن ثم مناقشة التدابير

الكفيلة بمنع حدوث ذلك كما أنها ربما عملت على خلق نوع من علاقات الصداقة والعلاقات الودية بين زعماء هذه القبائل مما قد يكون سببا في تليين المواقف إذا حدث أن نشب نزاع بين مستقبلاً. هذا ما قد يدفع القول بأنه ربما كان هذا النوع من الاهتمام بشأن هذه المجموعات ضمن أسباب أخرى، أهم بالطبع، ما يرجح سبب النجاح النسبي المؤتمرات الصلح القبلي في تهدئة النزاعات التي تحدث بين القبائل خلال تلك الفترة مجموعاتهم مقارنة بالفترات اللاحقة كما سنستعرض ذلك فيما بعده وفيما يلي استعراض لأهم مؤتمرات الصلح القبلي التي عقدت في دار فور في⁽⁷⁾ الفترة الممتدة من ١٩١٦ (تاريخ ضم دار فور للسلطة المركزية في الخرطوم) إلى العام ٢٠٠٣م. وتسهيلاً لعملية رصد وملاحظة فترات تزايد وتيرة الصراعات القبلية من عدمها خلال هذه الفترة ربما يكون من المفيد تقسيمها إلى حقتين لتسهيل عمل المقارنة واستخلاص بعض النتائج. الحقبة الأولى هي فترة الحكم الثنائي (الإنجليزي المصري) في دار فور (١٩١٦-١٩٥٦م) أما الحقبة الثانية فتشمل فترة الحكم الوطني (١٩٥٦-1956) وحتى الآن).

أولاً: الحقبة الأولى (١٩١٦-١٩٥٦):

شهدت هذه الفترة الممتدة لأربعين عاماً حوالي ثلاثة مؤتمرات فقط وهي⁽⁸⁾: مؤتمر الصلح بين الرزيقات والدينكا في العام ١٩٢٤ ومؤتمر أم قوزين للصلح بين الكبابيش والكواهلة من جهة، والبرقي والميدوب من جهة أخرى في العام ١٩٣٢م. ثم اتفاقية الستار الحديدي المنبثقة عن مؤتمر الصلح بين الزيادة من جهة، والكبابيش والكواهلة من الجهة الأخرى وذلك في العام 1943.

ثانياً: الحقبة الثانية (1956-٢٠٠٣):

وقد شهدت المؤتمرات التالية:-

- 1998م مؤتمر المالحه للصلح بين الكبابيش والميدوب والزيادة. ١٩٦٨ والاولات
- 1974م مؤتمر الصلح بين الزغاوة والبرقد.
- 1975 (مؤتمر الصلح بين الرزيقات والدينكا (سفاها).
- 1916م مؤتمر الصلح بين الزيادة والميدوب.
- 1976م مؤتمر الصلح بين الرزيقات الشمالية وبني هلبه.
- 1980م مؤتمر الصلح بين الرزيقات الشمالية وبني هلية والبرقد.
- 1980م مؤتمر الصلح بين التعايشة والسلامات (بالا).
- 1990م مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية (الدينج).
- 1981م مؤتمر الصلح بين الرزيقات والدينكا (باينوسة).
- 1982م مؤتمر الصلح بين الرزيقات الشمالية وبني هلية (نيالا)⁽⁹⁾.
- 1982م مؤتمر الصلح بين الكبابيش والكواهلة/ والميدوب والبرقي والزيادة.
- 1984م مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية (نيالا).
- 1984م مؤتمر الصلح بين الكبابيش/ البرقي والزيادة (أم كدادة).
- 1987م مؤتمر الصلح بين الكبابيش والكواهلة/ الميدوب والبرقي والزيادة (مؤتمر مليط الثاني).
- 1987م مؤتمر الصلح بين الفلانة/ القمر والمراريت.

- 1989م مؤتمر الصلح بين الفور والزغاوة (كبكاية).
- 1989م مؤتمر الصلح بين الفور والعرب.
- 1989م مؤتمر الصلح بين البدايات والزغاوة (كبكاية).
- 1990م مؤتمر الصلح بين القمر والزغاوة (الفاشر).
- 1990م مؤتمر الصلح بين القمر والزغاوة (الجنينة).
- 1990م مؤتمر الصلح بين الرزيقات والبرقو (نيالا).
- 1991م مؤتمر الصلح بين القمر والتعايشة (نيالا).
- 1991م مؤتمر الصلح بين الزغاوة والمعاليا (الضعين).
- 1991م مؤتمر الصلح بين الزغاوة/ الميما والبرقد (الفاشر).
- 1991م مؤتمر الصلح بين الزغاوة وبني حسين (كبكاية).
- 1991م بين الزغاوة والبرقد (نيالا).
- 1991م درتمر الصلح بين الفور والترجم (نيالا).
- 1994م مؤتمر الصلح بين الزغاوة والعرب (كتم).
- 1996م مؤتمر الصلح بين المساليت والعرب (الجنينة).
- 1997م مؤتمر الصلح بين الكبابيش والميدوب (الفاشر).
- 1997م مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة (الضعين).
- 1999م مؤتمر الصلح بين المساليت والعرب (الجنينة).
- 2000م مؤتمر صلح بين المندوب والبرقي⁽¹⁰⁾.
- 2003م مؤتمر الصلح بين المعاليا والرزيقات.

وهنا لابد من إبداء بعض الملاحظات، ففيما يتعلق بحقبة الأربعين سنة الأولى (١٩١٦-١٩٥٦م) نجد أن متوسط انعقاد مؤتمرات الصلح القبلي طيلة هذه الفترة هي مؤتمراً واحداً كل 13 عاماً (3+40) وبتفصيل أدق نجد أن العشرين سنة الأولى من هذه الفترة (١٩١٦-١٩٣٦م) شهدت انعقاد مؤتمرات فقط (١٩٣٢، ١٩٢٤) أي بمعدل مؤتمر صلح واحد كل عشر سنوات. بينما شهدت العشرين سنة الأخيرة انعقاد مؤتمر واحد فقط (١٩٤٣م) أي بمعدل مؤتمر واحد كل عشرين عاماً، مما يوحي بأن عدد المؤتمرات في اتجاه العد التنازلي مع مرور الزمن أما الملاحظة الثانية أن أطراف هذه النزاعات غير محصورة بإقليم دار فور بل أن المشاركة مناصفة بين طرف من دار فور وطرف آخر من خارجه وانحصرت في المناطق الحدودية (بحر الغزال جنوب دار فور و شمال كردفان/ شمال دار فور) وفي القبائل البدوية مما يدل على أن الصراع كان نتيجة الاحتكاكات التي تحدث في أماكن الرعي، ولكن ليست بأي حال بسبب قلة الموارد وإنما بسبب سرقة البهائم وتناحر الطبائع بدليل أن المناطق الشمالية من كردفان ودار فور لم تتأثر بموجات الجفاف والتصر إلا في فترة السبعينات بينما نجد أن مناطق شمال بحر الغزال وجنوب دار فور ما تزال تعتبر من المناطق الغنية بالموارد ناهيك عنها في تلك الفترة البعيدة. أما فيما يتعلق بالحقبة الثانية وهي فترة الأربعين عاماً الأولى من الحكم الوطني (١٩٥٦-١٩٩٦م) فقد شهدت حوالي ٣٠ مؤتمراً الصلح القبلي أي بمعدل مؤتمر للصلح كل ١٣ شهراً

تقريباً، وعلى نحو أكثر تفصيلاً فإن العشرين سنة الأولى من هذه الفترة (١٩٥٦-١٩٧٦م) لم تشهد سوى انعقاد ستة مؤتمرات فقط، أي بمعدل مؤتمر كل ثلاث سنوات وتيف (3.4 سنة) فيما شهدت العشرين سنة التالية من (1979-1996م) حوالي أربعة وعشرين مؤتمراً للصلح القبلي أي بمعدل ما يزيد عن مؤتمر صل واحد في العام (١.٢٥ مؤتمراً سنوياً). ولكن إذا أخذنا عقد التسعينات وحده (1990-2000م)⁽¹¹⁾ فجد أن مؤتمرات الصلح التي انعقدت خلال هذه الفترة الوجيزة قد بلغت 15 مؤتمراً، أي بمعدل (1.5 مؤتمراً سنوياً). منها تسعة مؤتمرات انعقدت خلال العامين ١٩٩٠ و ١٩٩١ فقط أي 6 مؤتمرات لكل عام علي التوالي (كما يشير إلى ذلك جدول المؤتمرات المرفق). وهذا ما يؤكد أن وتيرة عقد المؤتمرات أخذت في الزيادة علي نحو تصاعدي خلال الفترة الأخيرة أي أن النزاعات بين القبائل في ازدياد مضطرد مع مرور الزمن.

ويلاحظ أن حوالي ٢٣ مؤتمراً من بين 38 مؤتمراً للصلح انعقدت في دار فور الخمسة خلال حقبة الاستعمار والحقبة الوطنية كانت بين القبائل الرعوية فيما بينها أي بنسبة 60% تقريباً وفيما يتعلق عشر مؤتمراً الباقية نجد أن القبائل الرعوية تمثل الطرف الثاني فيها مقابل القبائل المستقرة (المزارعين)؛ فإذا كانت نسبة النزاعات بين الرعاة والمزارعين تعادل 40% وأن ٢٠% منها هو نصيب الرعاة، فإذا أضيف ذلك إلي الـ 60% الأولى تصبح نسبة مشاركة الرعاة في النزاعات القبلية هي 80% مقابل ٢٠% للمزارعين. مع ملاحظة أنه لم يسجل مؤتمر واحد للصلح للقبائل المستقرة فيما بينها.

وفيما عدا النزاع بين المعاليا والرزيقات في منطقة جنوب دار فور سنة ١٩٦٥م والذي لم يكن بسبب الموارد بل يتعلق بالاستقلال الإداري والهوية الذاتية المعاليا فإن جميع النزاعات التي نشبت في فترة ما قبل السبعينات وحتى بداية النصف

الأول منها كانت محصورة بين الرعاة في المناطق الشمالية من دار فور ولم تسجل القبائل المستقرة (المزارعين) حضوراً في مؤتمرات الصلح إلا في نهاية النصف من السبعينات (١٩٧٠م) وبداية النصف الثاني منه مما يدل بصورة واضحة على الأثر الذي خافته موجات الجفاف التي ضربت المناطق الشمالية من دار فور موجات الجفاف التي ضربت الساحل الأفريقي في بداية السبعينات ثم تلي ذلك فترة جفاف الثمانينات مما أدى لتوجه الرعاة جنوباً بحثاً عن المرعي وموارد المياه⁽¹²⁾. لتضح ذلك جلياً من أن النزاعات بين المزارعين والرعاة أخذت في ازدياد مضطرد الأول خاصة في عقد الثمانينات وما بعدها. وفيما عدا مؤتمر الصلح بين البديات والزغاوة كان أحد أطرافها مزارعين والآخر رعاة علي الدوام. في العام ١٩٨٩م فإن جميع مؤتمرات الصلح منذ العام ١٩٨٧م وحتى ٢٠٠٣م

إجراءات انعقاد مؤتمر الصلح والتداول داخل المؤتمر:

من خلال الاطلاع علي وثائق المؤتمرات الخاصة بالصلح القبلي، نجد أن إجراءات انعقاد المؤتمر قد تبدأ بمساع فردية أو جماعية، أحياناً يقوم بها أشخاص كانوا قد شاركوا في تهدئة الأوضاع بعيد انفجار النزاع وخلقوا علاقات ثقة وود بينهم وبين أطراف النزاع، وغالباً ما يكونوا زعماء أو أعيان القبائل المجاورة، يبدأ هؤلاء النفر بمساع فردية لجس النبض ومعرفة ردود فعل أطراف النزاع فيما يتعلق باستعدادهم لمساعي الصلح فإذا وجدت الفكرة قبولا من طرفي النزاع يتم تكوين لجنة تسمى لجنة المساعي الحميدة وتكون نواتها أولئك النفر المبادرين بهذا المسعى.

تبدأ اللجنة عملها بالاجتماع فيما بينها ووضع خطة لمعرفة مدى جدية الأطواف في الجلوس للحوار والصلح. وبعد اجتماع اللجنة بالأطراف المعنية والتأكد من جديتها في الجلوس معاً للبحث في مساعي الصلح، جرت العادة أن يتم إبلاغ السلطات الرسمية بذلك. فتأتي الخطوة التالية بتكوين لجنة بقرار رسمي من جهة حكومية مسئولة (مفتش المركز في فترة الحكم الإنجليزي المصري) أو بقرار من مجلس الوزراء أو وزير الداخلية أو والي الولاية (في العهد الوطني خاصة في الآونة الأخيرة⁽¹³⁾). وتسمى لجنة تسيير أو لجنة الفصل في النزاع بين كذا وكذا..الخ. ويحد القرار طبيعة عمل اللجنة واختصاصاتها ورئيسها ومقررها وعضويتها علي نحو مفصل، وعلي خلاف لجنة المساعي الحميدة فإن لجنة التحضير للمؤتمر تقتصر علي الرسميين الحكوميين فقط وقد تضم سياسيين وأمنيين (شرطة وجيش وأمن عام) وإداريين⁽¹⁴⁾. أما لجنة المساعي الحميدة ففي أغلب الأحيان يتم ضمها للجنة الأجاويد وكذلك لجنة التسيير تصبح فيما بعد جزءاً من عضوية المؤتمر وفي القالب يكون اختصاص لجنة التحضير لمؤتمر الصلح هو الاتي⁽¹⁵⁾:

- تحديد مواعيد انعقاد المؤتمر.
- إعداد ميزانية المؤتمر.
- تحديد المؤتمرين وتوجيه الدعوة لهم.
- تهيئة مكان انعقاد المؤتمر ونزل المؤتمرين.

تتكون وفود المؤتمر من شخصيات رسمية وتضم مسئولين حكوميين من المركز إلى الإقليم ومستوى الحكم المحلي ويشمل ذلك وزراء مركزيين وحكام أقاليم ومحافظين وضباط إداريين بالإضافة إلي عناصر من ضباط الجيش والشرطة والأمن. كما يضم المؤتمر الأجاويد الذين يعتبرون عنصراً مهماً في نجاح المؤتمر ولابد أن يتم طرح أسماء الأجاويد مسبقاً على طرفي النزاع حتى تتم الموافقة عليهم لأن أي اعتراض علي أي عضو من أحد أطراف النزاع يسقط عضويته في المؤتمر.

وقد جرى العرف أن يتم اختيار الأجاويد من ذوي الخبرة والدراية وبمن عرفوا بقول الحق والحيدة والبعد عن الغرض مواقفهم (مع أن هذا التقليد لم يعد محل اهتمام كاف في الآونة الأخيرة). أما العنصر الثالث في المؤتمر فهم ممثلي طرفي النزاع وهؤلاء لابد أن يكون تمثيلهم مرضياً للطرفين. والملاحظ أن عدد الوفد من طرفي النزاع في الغالب يكون متساوياً وقد يكون الفارق واحداً أو اثنين فحسب، ويلاحظ أن عند أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مثل هذه المؤتمرات غالباً ما يفوق عدد الأجاويد⁽¹⁶⁾.

في العادة يبدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية ترأسها شخصية دستورية رسمية ويستهل بكلمات تشمل:-

كلمة رئيس المؤتمر

رئيس لجنة التسيير والتحضير للمؤتمر.

كلمة أعلي شخصية رسمية ينعقد المؤتمر في المناطق التابعة لها.

كلمة رئيس لجنة المساعي الحميدة⁽¹⁷⁾.

كلمة الأجاويد. كلمة لكل من وفدي طرفي النزاع.

بعدها يسمح للأجاويد بالتداول لاختيار رئيس لمجلس الأجاويد يتولى إدارة جلسات المؤتمر بعد

الجلسة الافتتاحية وبعد أن يكون قد أدوا القسم امام رئيس المؤتمر أو أن يكون أطراف النزاع قد وافقوا على إيلائهم تفتهم من غير قسم. فيلقي

رئيس الأجاويد في الجلسة التالية كلمة تتضمن الدعوة للمودة والألفة والتسامح ويخاطب الحضور وشرفي النزاع ويطلب منهم التعاون معه في القيام بمهمته في إدارة الجلسات وتوجيه النقاش للهدف المنشود ثم تعطى الفرصة لأطراف النزاع لي طرح كل منهم قضيته حسب رؤيته. كل هذا التداول يتم حسب جدول زمني معد سلفاً تقوم بإعداده سكرتارية المؤتمر وتحدد فترة انعقاد المؤتمر في العادة بثلاثة إلى خمسة أيام ولكن في الغالب يتم تمديدتها إلى أسبوع وأحياناً إلى أسبوعين حسب طبيعة سير عملية التفاوض والتصالح.

بعد إعطاء كل طرف من أطراف النزاع فرصة في طرح قضيته تفتح الفرصة للنقاش لتحديد أجندة المؤتمر بصورة دقيقة، ويعطى كل طرف فرصة الرد علي الطرف الآخر. أحياناً قد يعترض كل طرف على طرح الطرف الآخر ويطلب بسحب بعض أجندته خصمه ويعتبرها خارج إطار البحث أو خارج اختصاص المؤتمر؛ وهنا يتدخل الأجاويد لتقريب وجهات النظر، قد يفلحون في نفس الجلسة لحسم الأجندة وقد يحتاجون، أحياناً، إلي جلسات عدة تمتد إلى أيام حتى يصل الطرفان لحد أدنى من الاتفاق علي الأجندة. الأجندة المتفق عليها جرت العادة أن يتم تقسيم الأجاويد إلي لجان علي مختصة، تشمل لجنة الأمن والإدارة، ولجنة حصر الخسائر والديات لجنة المسارات وموارد المياه⁽¹⁸⁾. تقوم كل لجنة بمراجعة الوثائق الرسمية التي تخصها وتلك التي يتقدم بها طرفي النزاع لدعم حججهم. ثم ترفع هذه اللجان تقاريرها للجنة الأجاويد للاستعانة بها في اتخاذ قراراتها بشأن النزاع محل النظر.

أما فيما يتعلق بكيفية التفاوض بين أطراف النزاع فقد يكون مباشراً أو غير الأخير هو الغالب وفي هذه الحالة يطلب الأجاويد، بعد أداء القسم، تفويضهم تفويضاً مكتوباً من كلا الطرفين بالسعي في حل النزاع بالطريقة التي يرونها مناسبة

مع الموافقة المسبقة لأطراف النزاع علي ما يتوصل إليه الأجاويد من قرارات، نجد أن الحضور الرسمي لهذه المؤتمرات في ازدياد مع مرور الوقت. حيث نجد من بين الفئات الرئيسة في حضور المؤتمرات: زعماء الإدارة الأهلية والأجاويد، اقل عدداً.

ممثلي السلطات الحكومية يأتون في المرتبة الثانية من حيث الحضور.

ممثلي أطراف النزاع ويأتون في المرتبة الأولى من حيث العدد.

فمثلاً في مؤتمر الصلح بين الكبابيش والميدوب والزيادة 1957 كان تمثيل هذه العناصر كآلاتي⁽¹⁹⁾:

الوفد الحكومي ١٨ عضواً.

وفد الأجاويد 16 عضواً.

وقد ان النزاع 35 عضواً (14 للميدوب و16 للزيادة و5 للكبابيش).

أما في مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة فقد كان التمثيل كآلاتي⁽²⁰⁾:

الوفد الحكومي 75 عضواً.

الأجاويد 19 عضواً.

وفدا التفاوض ١٢٠ عضواً (مناصفة بين طرفي النزاع).
أما في مؤتمر الصلح بين المساليت والعرب ١٩٩٩م كان التمثيل كالاتي⁽²¹⁾:
الوفد الحكومي 60 عضواً .
الأجاويد 45 عضواً .
سالي أطراف النزاع 151 عضواً (٧٥ للمساليت 76 للقبائل العربية).
بينما كان التمثيل في مؤتمر الصلح بين البرقد والرغاوة، نيالا ١٣/١٠/١٩٩١-١٠/١ كالاتي⁽²²⁾:
الوفد الحكومي ٢٨ عضواً.
الأجاويد 17 عضواً.
ممثلي أطراف النزاع 55 عضواً (٢٨ للبرقد ٢٧ للزغاوة).
ويلحظ دائماً زيادة عدد الحضور الرسمي للحكومة على نسبة الأجاويد في المؤتمرات وقد أخذ العدد في التزايد تبعاً خاصة في الأونة الأخيرة للدرجة التي أصبح البعض ينظر لهذه المؤتمرات باعتبارها مهرجانات إعلامية أكثر منها مؤتمرات عمل لإنجاز الصلح⁽²³⁾.
في الغالب بعد إعطاء كل طرف الفرصة في طرح قضيته والاتفاق علي الأجندة، لا تكون هناك مفاوضات مباشرة وإنما يتم تفويض للأجاويد للبحث والخروج بالحلول المناسبة. أحياناً قد تطلب الأطراف المتنازعة تركها لوحدها لإجراء حوار مباشر، كما حدث بين الرزيقات والبرقد عندما طلب الرزيقات ذلك ووافق البرقد على طالبهم⁽²⁴⁾. وقد توصل الطرفان لاتفاق تم طرحه على الأجاويد وتم التوقيع عليه وهي بشهادتهم وضمانة السلطات الرسمية⁽²⁵⁾. أحياناً يتم ما يعرف بجلسة المكاشفة⁽²⁶⁾، جلسة تتاح فيها الفرصة لطرفي النزاع من غير رؤساء الوفود وفي كلمات غير رسمية بالتعبير عن تظلمهم، كل تجاه الآخر، وأحياناً تتضمن مواقف تحكي عن الأيام الخوالي وما كان فيها من ود وتواصل وتآخي بين الطرفين وأحياناً ينحو الحديث نحو إطلاق التهم المغلظة وربما تبادل الشتائم فيما يكاد يعصف بالجلسة أو المؤتمر برمته ولكن تدخل الأجاويد يهدئ الموقف، ورغم ما في مثل هذه الفقرة من مخاطرة إلا أنها في نهاية الأمر تؤدي إلي نوع من التفريغ، ويعود بعدها الجميع الهدوء وتقديم الاعتذارات، أبعضهم البعض وللأجاويد لما بدر منهم من أحاديث لحظة غضب ربما لا تليق بالحضور فيطلبون الصفح والغفران من الجميع.
بعد ذلك يدخل الأجاويد في جلسات مغلقة بعد أن تكون اتضحت لهم الرؤية حول طرح كل طرف، وبعد أن يكونوا قد تحصلوا على كامل التفويض من طرفي النزاع للخروج بالحلول المناسبة⁽²⁷⁾، يلجأ الأجاويد للجان المختصة التي كونوها في بداية المؤتمر لإفادتهم بالمعلومات وبعد الإطلاع على ذلك ربما يطلب الأجاويد المواقف من أحد الأطراف أو من كليهما.
المزيد من التوضيح من أطراف النزاع أو يطلبون المزيد من الوثائق المدعمة التفويض هكذا بواصل الأجاويد جلساتهم المغلقة ليلاً ونهاراً إلي أن يتوصلوا إلى ما يعتبرونه الحل المناسب. فيدعى طرفي النزاع لجلسة رسمية وتطرح عليهم القرارات، المسبق الذي ناله الأجاويد نجد أن أطراف النزاع قد تكون لها اعتراضات على بعض القرارات صراحة أو تلميحا، وأحياناً يكون الاختلاف في التفاصيل وفي تفسير المجمل من القرارات فيضطر الأجاويد لإعادة النظر في بعض ما طردوه بإعادة الصياغة وإيجاد التفسير الذي

يرضي الطرفين حتى يصلوا في النهاية إلى الصيغة المقبولة تماماً، وفي هذه الأثناء تمارس بعض الضغوط من الجهات الرسمية إغراء أو تهديداً بطريقة غير مباشرة وربما بتسريب ذلك عبر طرف ثالث ليصل للجهة المعنية من المتنازعين وأحياناً تأتي الضغوط من شخصيات لها وزنها في المجتمع مثل الأعيان ورجالات الطرق الصوفية والدينية عموماً الذين يكون لهم تأثيرهم على بعض الأطراف أو علي كلا الطرفين المتنازعين، ولذا فإنه غالباً ما لا يخلو أي مؤتمر من المؤتمرات من شخصية دينية مرموقة وخاصة رجال الطرق الصوفية لثقة الناس بهم وبعدهم عن ألعايب السياسة⁽²⁸⁾.

وأخيراً وبعد الحصول على الموافقة المبدئية لطرفي النزاع علي الحلول المطروحة يدعى المؤتمرون لجلسة رسمية تتلى فيها القرارات والتوصيات التي تم التوصل إليها ويتم التوقيع عليها من طرفي النزاع في حضور الأجاويد وتوقيع بعضهم شهوداً على ذلك وضمان الحكومة بتوقيع شخصية رسمية علي محضر الصلح ومن ثم ترفع التوصيات بصورة للجهات الرسمية المركزية وصورة للجهات الولائية أو المحلية المعنية بمتابعة تنفيذ بنود الصلح. وقد أضحي التقايد الثابت أن اسلام مثل هذه المؤتمرات ببيان ختامي يتضمن ديباجة تحكي عن موضوع المؤتمر ونوعية الحضور وسير التداول ثم النتائج التي توصل إليها المؤتمر⁽²⁹⁾. ويتم ترتيبها في شكل قرارات وتوصيات عامة. فالقرارات تتعلق بحل المشكلة مباشرة بينما التوصيات تعتبر إجراءات مساعدة حتى تسهل من عملية تنفيذ بنود اتفاق الصلح.

الخاتمة :

بناء على ما سبق قد حاولت الورقة تناول نماذج بإسهامات الإدارة الأهلية في فض النزاع في إقليم دارفور فقد اثبت الإدارة الأهلية نجاحها التام في فض النزاعات في إقليم دارفور باستخدامها بآليات محلية ذات قيمة كبيرة عند القبائل مما يترك أثراً إيجابياً عند القبائل وبالتالي يترك إثر إيجابياً عند القبائل ويجعلها تمثل بمقررات المصالحات وتحصر على تنفيذها، إلى أن دور الإدارة الأهلية بدا يتلاشى بعد حلها واستبدالها بدور الحكومة في فض النزاعات.

النتائج :

- توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج من أهمها
- الغياب التام لبعد التنموي في قرارات وتوصيات مؤتمرات الصلح في معالجتها للنزاعات القبلية في دارفور.
- فشل مؤتمرات الصلح القبلي عبر تاريخها الطويل - خلال فترة الاستعمار والحكم الوطني في تحقيق حل النزاعات القبلية.
- إن فشل هذه المؤتمرات لا يرجع لعدم وجود آلية لتنفيذها، كما هو شائع، وإنما لان هذه المؤتمرات بطبيعتها لا تصلح لأكثر من القيام بدور احتواء النزاع لفترة مؤقتة.
- تعتبر المجموعات الرعوية الطرف الأساسي في جميع النزاعات القبلية في دارفور.
- حظر الأنظمة الشمولية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الأخرى وفرض نظام الحزب الواحد يجعل أهل الريف يلجئون لمؤسساتهم القبلية مما يؤدي لأحياء وإذكاء الروح القبلية والجهوية.

التوصيات :

- خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات من أهمها
- لقد أقيمت مؤخراً مراكز لدراسات السلام بجامعات دارفور الثلاث (الفاشر، نيالا، زالنجي)، على المسؤولين في مختلف المستويات تشجيع وتمكين هذه المراكز لتقوم بالدراسات العلمية للظاهرة حتى يستفيد منها المجتمع ومتخذي القرار.
- تقوية مؤسسات الدولة عن طريق دعم شرعيتها عبر إفساح المجال للمشاركة العامة على أسس ديمقراطية، مع تشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني حتى تشكل بديلاً للمؤسسة القبلية.
- وضع خطة عامة للتمدد التدريجي لمؤسسات الدولة الحديثة وتقليص دور المؤسسات التقليدية رويداً رويداً حتى تحل المؤسسات الحديثة محلها مع مرور الوقت.
- النأي عن استيراد التجارب الجاهزة من خارج المنطقة ما لم تخضع للدراسة لمعرفة مدى ملاءمتها للواقع المحلي في دارفور.
- الاستفادة من المعرفة المحلية ومزجها بالمقاربات العلمية الحديثة في التعامل مع النزاعات القبلية.

الهوامش:

- (1) زهير محمد بشار، اليات تحقيق التعايش السلمي وسط مجموعات قبيله في دارفور ودراسة حالة مؤتمرات الصلح القبلي، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 2003م، ص ٩١
- (2) علي جرقندي نعيم، آليات التصدي للنزاع القبلي، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ورشة عمل، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، قاعة الشارقة 11-12/5/1998م، ص 9.
- (3) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص 92
- (4) آدم الزين محمد، الموروثات القبلية ودورها كآلية لفض النزاع في جنوب دارفور، ورشة عمل، التعايش السلمي لقبائل جنوب دارفور، نيالا، يوليو 2002م، ص 4.
- (5) فاطمة الأمين على، دور الآليات التقليدية في حل النزاعات القبلية: دراسة حالة كردفان ودارفور، رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 1999م، ص 124.
- (6) يوسف تكنة، تقرير عن الصراع القبلي في دارفور، ورشة عمل، مؤتمر التعايش السلمي في دارفور، 1997م، ص 36
- (7) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص ٩٣
- (8) الطيب عبدالرحمن مختار، آلية التصدي للنزاعات القبلية في دارفور، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ورشة عمل ، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، قاعة الشارقة، 11-12/5/1998م، محمد سليمان حمد، السودان: حروب الموارد والهوية، كيمبردج للنشر: كيمبرج، المملكة المتحدة، 2000م، ص 355.
- (9) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص 94
- (10) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص 95
- (11) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص ٩٦
- (12) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص ٩٧
- (13) على جرقندي نعيم، النزاع لبن المعاليا والرزيقات، ماجستير الجزء الأول، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1977م، ص 75
- (14) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص ٩٨
- (15) مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة، الضعين، 1997م، ص 2
- (16) وثيقة مؤتمر الصلح بين المسالميت وبعض القبائل العربية، الجينية، 5/26-1999/5/6م.
- (17) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص ٩٩
- (18) مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة، مرجع سابق.
- (19) CIVSEC 2 Darfur-3 Katum, A.41/2/6, p282, sudan National Records Office, Khartoum.
- (20) مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة، مرجع سابق، ص 16-18.

- (21) وثيقة مؤتمر الصلح بين المسالميت وبعض القبائل العربية، مرجع سابق، ص 8-15
- (22) وثيقة مؤتمر الصلح بين البرقد والزغاوة، نيالا، 13/10/1991م، ص 68-73.
- (23) مقابلة مع أحمد آدم عبدالرحمن ، ضابط حكم محلي، الجنيينة ، 27/5/1999م.
- (24) وثيقة مؤتمر الصلح بين الرزيقات والبرقد، نيالا، 22/6/1990م، ص 18.
- (25) وثيقة مؤتمر الصلح بين الرزيقات والبرقد، نيالا، مرجع سابق، ص 18.
- (26) حضرت مثل هذه المكاشفة بنفسي عند حضوري لمؤتمر الصلح بين المسالميت وبعض القبائل العربية بالجنيينة في الفترة من 26/5-5/6/1999م. الباحثة
- (27) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص ١٠٢
- (28) مصدر نفسه، ص ١٠٤
- (29) زهير محمد بشار، مرجع سابق، ص ١٠٣.

المصادر والمراجع:

- (1) زهير محمد بشار، آليات تحقيق التعايش السلمي وسط مجموعات قبيله في دارفور ودراسة حالة مؤتمرات الصلح القبلي، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 2003م.
- (2) علي جرقندي نعيم، آليات التصدي للنزاع القبلي، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ورشة عمل، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، قاعة الشارقة 11-12/5/1998م.
- (3) آدم الزين محمد، الموروثات القبلية ودورها كآلية لفض النزاع في جنوب دارفور، ورشة عمل، التعايش السلمي لقبائل جنوب دارفور، نيالا، يوليو 2002م.
- (4) فاطمة الأمين على، دور الآليات التقليدية في حل النزاعات القبلية: دراسة حالة كردفان ودارفور، رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 1999م.
- (5) يوسف تكنة، تقرير عن الصراع القبلي في دارفور، ورشة عمل، مؤتمر التعايش السلمي في دارفور، 1997م.
- (6) الطيب عبدالرحمن مختار، آلية التصدي للنزاعات القبلية في دارفور، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ورشة عمل، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، قاعة الشارقة، 11-12/5/1998م.، محمد سليمان حمد، السودان: حروب الموارد والهوية، كيمبردج للنشر: كمبرج، المملكة المتحدة، 2000م.
- (7) على جرقندي نعيم، النزاع لبن المعاليا والرزيقات، ماجستير الجزء الأول، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1977م.
- (8) مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة، الضعين، 1997م.
- (9) وثيقة مؤتمر الصلح بين البرقد والزغاوة، نيالا، 1-13/10/1991م.
- (10) مقابلة مع أحمد آدم عبدالرحمن، ضابط حكم محلي، الجنينة، 27/5/1999م.
- (11) وثيقة مؤتمر الصلح بين الرزيقات والبرقد، نيالا، 20-22/6/1990م.
- (12) حضرت مثل هذه المكاشفة بنفسني عند حضوري لمؤتمر الصلح بين المساليت وبعض القبائل العربية بالجنينة في الفترة من 26/5-5/6/1999م الباحثة.